

UPR-Info Pre-session briefing on Oman

Geneva, December 2020

اليوم، سوف أتحدّث باسم المركز العماني لحقوق الإنسان. المركز منظمة مستقلة غير ربحية مقرها المملكة المتحدة. يقوم المركز بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في عمان إلى جانب نشر التوعية بحقوق الإنسان والحريات العامة والمواد التثقيفية المتعلقة بها.

المجتمع المدني والحريات العامة:

بسبب عددٍ من المواد التي تتضمنها قوانين عُمانية مثل قانون الجزاء، فإن المشاركة المجتمعية في الحياة السياسية تكاد تكون غائبة تماماً. تعمل الحكومة دائماً على تصدير مَشاهد انتخابات مجلس الشورى والمجلس البلدي كدليل على ممارسة الديمقراطية. لكنّ المجلسين لا يتجاوز دورهما الاستشارة. كما تجدر الإشارة إلى أنّ موادّ قوانين مثل المادة 116 من قانون الجزاء تُجرّم أيّ عمل حزبيّ، ولا سيّما ذا الطابعين السياسيّ والحقوقيّ. هذه المادة تُعاقب كلّ مَنْ يُنشئ حزباً أو جمعية ذات توجّه سياسيّ بالسجن مدة تتراوح بين ثلاث وعشر سنوات، وهو ما يتعارض مع العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

الأفراد يعيشون تحت ظلّ القلق والخوف والحذر، بسبب سياسة القمع وثقافة الصّوت الواحد التي تُمارسها السلطة على كلّ مَنْ يُخالفها الرأي.

العَمال وعاملات المنازل (الاتجار بالبشر):

برغم ترحيب المركز بإعلان عمان نيّتها إلغاء نظام الكفالة في 2021، ما زال العَمال بصورة عامة، وعاملات المنازل بصورة خاصة، يتعرضون لانتهاكٍ كثيرٍ من حقوقهم. هذه الانتهاكات -حسب التقارير والشكاوى التي تصل إلى المركز- تتلخّص في الحرمان من الراتب، أو صرّف راتب أقلّ ممّا اتّفق عليه، أو استغلال العامل أو العاملة في أكثر من وظيفة دون التعويض مادياً. كذلك فإنّ عاملات المنازل يتعرضن للعنف الجسديّ والتحرش الجنسيّ، حسب الأدلة التي وصلت للمركز. في هذا السياق يُذكر أنّ إجراءات الشكاوى التي فرضتها الجهات المختصة معقدة وغير فعّالة، وفي نفس الوقت ما زالت الحكومة تتجاهل توفير خطّ ساخن لتقديم البلاغات. ومع ارتفاع غلاء المعيشة، فإنّ عدداً كبيراً من العمالة الوافدة يعانون قلة الرواتب التي يحصلون عليها وعدم توفير أيّ تأمينات صحية لهم، إلى جانب تكفّلهم بأنفسهم بالبحث عن المسكن والغذاء في ظلّ ظروف معيشية صعبة وبالغ الغلاء مقارنة بضعف رواتبهم، وهو ما ينشأ عنه تعرّضهم لصنوف أخرى من انتهاك حقوقهم العماليّة والإنسانية بالإجبار على العيش في أوضاع مزرية.

الاختفاء القسري:

بالرغم من أنّ عمان في إبريل الماضي وقّعت الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسريّ، لا تزال الحكومة ماضية في خرق الفقرة الأولى من المادة 17 (السابعة عشرة)، عبّر استعداء بعض الناشطين أو اختطافهم ووضعهم في أماكن مجهولة أو في حبس انفرادي. كما أنّ الحكومة ما زالت تتنّهك البند "د" من الفقرة الثانية للمادة 17 (السابعة عشرة)، وذلك بعدم السماح لهؤلاء المحتجزين

بالاتِّصَالِ بِمَنْ يُمَثِّلُهُمْ قَانُونِيًّا، وَإِذَا سَمِحَ لِلْمُحْتَجِّزِ بِالاتِّصَالِ بِذَوِيهِ فَذَلِكَ فَقَطْ مِنْ أَجْلِ إِخْبَارِهِمْ بِأَنَّهُ رَهْنُ الْاِحْتِجَازِ، دُونَ السَّمَاكِ لَهُ بِالْإِدْلَائِ بِمَعْلُومَاتٍ عَنِ مَكَانِ الْاِحْتِجَازِ.

التوصيات:

عليه، واستناداً إلى النُّقَاطِ السَّابِقَةِ، فَإِنَّ الْمَرْكَزَ يَتَقَدَّمُ بِالتَّوَصِيَّاتِ الْآتِيَةِ لِأَجْلِ تَعْزِيزِ الْحَقُوقِ الْمُتَّصِلَةِ بِهَذِهِ الْجَوَانِبِ:

- إِغْءَاءُ نِظَامِ الْكِفَالَةِ حَالًا، وَاسْتِبْدَالُهُ بِنِظَامٍ يَحْتَرِّمُ حَقُوقَ الْعَمَالَةِ الْمِهَاجِرَةِ وَيُقَدِّمُ لَهَا جَمِيعَ الضَّمَانَاتِ لِتَأْمِينِ فُرْصِ الْعَيْشِ الْكَرِيمِ وَحَفِظِ الْحَقُوقِ. وَيَجِبُ أَيْضًا إِغْءَاءُ نِظَامِ مِصَادِرَةِ الْمُسْتَنْدَاتِ الثَّبُوتِيَّةِ كَجَوَازَاتِ السَّفَرِ.
- إِغْءَاءُ الْمَادَّةِ 116 (مِئَةٌ وَسِتَّةٌ وَعَشْرُ) مِنْ قَانُونِ الْجَزَاءِ الْعِمَانِيِّ، وَالسَّمَاكِ بِنِشَاطٍ أَوْسَعٍ لِلْمُجْتَمَعِ الْمَدِينِيِّ عَلَى نَحْوِ يَتَعَدَّى فِعَالِيَّاتِ الْعَمَلِ الْخَيْرِيِّ، وَالسَّمَاكِ بِتَأْسِيسِ الْأَحْزَابِ وَالْجَمْعِيَّاتِ وَالْمُنْظَمَاتِ ذَاتِ الطَّابَعِ السِّيَاسِيِّ وَالْحَقُوقِيِّ.
- عَدَمُ اِحْتِجَازِ شَخْصٍ أَوْ اِعْتِقَالِهِ لِأَسْبَابٍ تَتَعَلَّقُ بِحُرِيَّةِ الرَّأْيِ وَالتَّعْبِيرِ، وَعَدَمُ اِحْتِجَازِ أَيِّ شَخْصٍ فِي أَمَاكِنٍ سَرِيَّةٍ أَوْ حَرْمَانِيَّةٍ حَقَّهُ فِي الْاِتِّصَالِ بِمَنْ يُمَثِّلُهُ قَانُونِيًّا، وَالْاِمْتِنَالُ لِبُنُودِ الْاِتِّفَاقِيَّاتِ وَمَوَادِّهَا الْمُخْتَلَفَةِ، وَإِعَادَةُ النِّظَرِ فِي مَوَادِّ الْقَوَانِينِ الَّتِي تُصَادِرُ الْحُرِيَّاتِ الشَّخْصِيَّةَ بِجَمِيعِ أَشْكَالِهَا وَاسْتِبْدَالُهَا بِمَا يَحْفَظُ كِرَامَةَ الْمَوَاطِنِينَ وَالْمَقِيمِينَ وَلَا يَتَعَارَضُ مَعَ الْعَهُودِ وَالْمَوَاطِنِ الدُّوَلِيَّةِ.